

طالب الدكتوراه الأجير من منظور القانون الجزائري

مراد بن العيفاوي⁽¹⁾

⁽¹⁾ طالب دكتوراه، مخبر الدولة والإجرام المنظم، جامعة البويرة 10.000، الجزائر.

البريد الإلكتروني: m.benelaifaoui@univ-bouira.dz

حسين كمون⁽²⁾

⁽²⁾ أستاذ محاضر أ، مخبر الدولة والإجرام المنظم، جامعة البويرة 10.000، الجزائر.

البريد الإلكتروني: h.kemmoun@univ-bouira.dz

المخلص:

في غياب الإحصائيات الرسمية، وحسب مشاهداتنا الميدانية فإن أعداد طلبة الدكتوراه الأجراء المنتسبين لمؤسسات التعليم العالي في الجزائر في تزايد مستمر سواء كانوا منتسبين إلى فئة الموظفين بموجب الأمر رقم 03-06 أو تابعين لفئة العمال بموجب القانون رقم 90-11 المتمم بالقانون رقم 22-16. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مركزهم القانوني من خلال التطرق لأهم التشريعات والتنظيمات التي تحكمهم داخل المؤسسة الجامعية المنتسبين لها من جهة؛ وداخل الهيئة المستخدمة لهم من جهة أخرى، وقد خلصت هذه الورقة البحثية إلى أن هذه الشريحة من الطلبة لا يزال مركزها القانوني يسجل ثغرات وفجوات في نصوص عدة، وجب على المشرع والقائمين على رأس قطاع التعليم العالي سدّها ومراجعتها وإعادة تحيينها للوصول إلى الجودة التعليمية الشاملة المنشودة.

الكلمات المفتاحية:

طلبة الدكتوراه، الأجراء، المركز القانوني، الجودة التعليمية.

تاريخ إرسال المقال: 2024/08/19، تاريخ قبول المقال: 2024/12/09، تاريخ نشر المقال: 2024/12/21

لتهميش المقال: مراد بن العيفاوي، حسين كمون، "طالب الدكتوراه الأجير من منظور القانون الجزائري"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 15، العدد 02، السنة 2024، ص ص 421-445.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72>

المقال متوفر على الرابط التالي:

المؤلف المراسل: كمون حسين، hocinekemkem1@gmail.com

المجلد 15، العدد 02-2024

The Salaried Doctoral Student from the Perspective of Algerian Law

Abstract:

In the absence of official statistics, and according to our field observations, the number of paid doctoral students affiliated with higher education institutions in Algeria is constantly increasing, whether they belong to the category of employees according to Order No. 06-03 or to the category of workers under Law No. 90-11 supplemented by Law No. 22-16.

This study aims to shed light on their legal status by addressing the most important legislation and regulations that govern them within the university institution to which they are affiliated, on the one hand; And within the body that employs them, on the other hand, this research paper concluded that this segment of students whose legal status still records loopholes and gaps in several texts, which the legislator and those at the head of the university sector must fill, review, and revitalize in order to achieve the desired comprehensive educational quality.

Keywords:

Doctoral students, employees, legal center, educational quality.

Le doctorant salarié du point de vue du droit algérien

Résumé :

En l'absence de statistiques officielles, et selon nos observations de terrain, le nombre de doctorants rémunérés affiliés aux établissements d'enseignement supérieur en Algérie est en constante augmentation, qu'ils appartiennent à la catégorie des salariés selon l'arrêté n°06-03 ou à celle des catégories de travailleurs relevant de la loi n° 90-11 complétée par la loi n° 22-16.

Cette étude vise à faire la lumière sur leur statut juridique en abordant les lois et réglementations les plus importantes qui les régissent au sein de l'institution universitaire à laquelle ils sont affiliés, d'une part ; Et au sein de l'organisme qui les emploie, en revanche, cette recherche conclut que cette tranche d'étudiants dont le statut juridique enregistre encore des lacunes et des lacunes dans plusieurs textes, que le législateur et les responsables du secteur universitaire doivent combler, et revitaliser afin d'atteindre la qualité éducative globale souhaitée.

Mots-clés :

Doctorants, employés, statut juridique, qualité éducative.

مقدمة

تشمل شبكة التعليم العالي العالمية اليوم مئات الآلاف من طلبة الدكتوراه، بمختلف أعمارهم وجنسهم وتخصصاتهم العلمية والمهنية، ففي الجزائر، وحسب الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بلغ عدد طلبة الدكتوراه 63.493 من بين 1.501.941 طالب جامعي في الموسم الجامعي 2023-2024، وهو ما يمثل نسبة 4% من العدد الإجمالي¹.

لا شك أن هذه الفئات تسهم في تطوير وترقية بلدانها بفضل التكوين العلمي العالي الذي تلقتهم، مما يتيح لها الإبداع والتميز في المراكز التي تشغلها. فطالب الدكتوراه لم يعد اليوم ذلك الطالب المتفرغ بالكامل للدراسة والبحث العلمي، بل أصبح يشاركه في مقاعد الدراسة ومخابر البحث ذلك الطالب الأجير، ونعني به العامل والموظف الذي يجمع بين العمل والدراسة.

تشير الدراسات الميدانية التي أجريت في الكثير من الجامعات الجزائرية إلى أن العديد من الطلبة الأجراء يميلون إلى مزاوله الدراسات العليا والحصول على شهادة الدكتوراه مما زاد من عددهم مقارنة بعدد طلبة الدكتوراه غير الأجراء. ولعل تأمين وظائف أفضل، وتحسين وضعهم المهني، فضلا على تطوير مستواهم العلمي والثقافي والمادي ورغبتهم في احتلال مكانة اجتماعية مرموقة تضمنها شهادة الدكتوراه يُعد من أهم الأسباب التي أسهمت في زيادة عددهم.

لذا فإنه في ظل التحديات التي يواجهها هؤلاء الطلبة في التنسيق بين التزاماتهم الأكاديمية ومُتطلبات العمل، تصبح دراسة هذا الموضوع له أهمية كبيرة تهدف إلى تعديل الإطار التشريعي، وتعزيز من قدرة النظام التعليمي على التكيف مع احتياجات سوق العمل. كما تسهم في دعم البحث العلمي، وتحقيق أهداف الدولة في تطوير البحث والابتكار.

غير أن تحقيق الأهداف المرجوة لا يمكن أن يتم دون تسليط الضوء على المنظومة التشريعية والتنظيمية في الجزائر المتعلقة بطلبة الدكتوراه الأجراء الذين قد يؤثر بشكل كبير على جودة التعليم والبحث العلمي، حيث إن دراسة ذلك يكون من خلال طرح الإشكالية التالية: ماهي المكانة التي يحتلها طالب الدكتوراه الأجير قانونا في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة منه في الجامعة؟

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا معالجة الموضوع من زاويتين، في البداية تم دراسة تمييز طالب الدكتوراه الأجير عن غير الأجير من حيث طبيعة الحقوق والالتزامات (المبحث الأول)، ثم ركزت الدراسة في الشق الثاني على تبيان اعتماد الجودة التعليمية كوسيلة لدعم طالب الدكتوراه الأجير (المبحث الثاني).

¹ موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، رابط الموقع <https://www.mesrs.dz> تم الاطلاع عليه يوم 27-07-2024 على الساعة 14:50.

المبحث الأول: التباين في طبيعة الحقوق والالتزامات بين طلبة الدكتوراه الأجاء وغير الأجاء

لكون حق التعلم بجميع أطواره وأشكاله يعتبر حقا إنسانيا أساسيا يضمن التنمية الذاتية لكل أفراد المجتمع ويعد الوسيلة الأنجع لتحقيق ما يُعرف بالتنمية البشرية المستدامة، فقد حرصت الدول على وضع دساتير وسن قوانين وتنظيمات تضمن حق التعلم للجميع؛ ضمن مبدأي "المساواة" و"مجانبة التعلم" في كافة مراحلها، بدءاً من التعليم الابتدائي وصولاً إلى التعليم العالي².

ومع ذلك ونظراً لتفاوت الوضعيات الاجتماعية والمهنية لطلبة التعليم العالي، وخاصة طلبة الدكتوراه، سواء كانوا عاملين أو موظفين أو غير أجاء، نشأت مراكز قانونية خاصة بكل حالة، تضمن لهم حقوقهم وتفرض عليهم التزامات وواجبات. ومن المهم هنا التمييز بين الحقوق والالتزامات العامة المشتركة بين جميع الفئات وتلك الخاصة بفئة معينة، وهو ما سنوضحه بالتفصيل من خلال تبيان الحقوق الممنوحة لطلاب الدكتوراه الأجاء وغير الأجاء بين التشابه والاختلاف (المطلب الأول) ثم التطرق إلى الالتزامات المفروضة على طلاب الدكتوراه الأجاء وغير الأجاء (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الحقوق الممنوحة لطلبة الدكتوراه الأجاء وغير الأجاء بين: التشابه والاختلاف

سنسعى في هذا المطلب إلى دراسة أبرز الحقوق التعليمية المعترف بها في القانون الجزائري، بدءاً بالدستور بوصفه القانون الأساسي للدولة؛ والذي تستند إليه جميع التشريعات الأخرى سواء العادية أو الفرعية تطبيقاً لمبدأ "سمو الدستور"، وصولاً إلى ما سنته النصوص القانونية الأخرى. وعليه فمن الضروري معالجة الحقوق المشتركة بين طلبة الدكتوراه الأجاء وغير الأجاء (الفرع الأول)، ثم تبيان أوجه الاختلاف في الحقوق الممنوحة للطلبة الأجاء عن الطلبة غير الأجاء (الفرع الثاني).

² انظر المواد التالية: -المادة 50 من دستور 1989 منشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-19 المؤرخ في 28 فيفري 1989 يتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989 ج ر عدد 09 مؤرخ في 1 مارس 1989. - المادة 53 من دستور 1996 منشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 7-12-1996 يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996 ج. ر. العدد 76 الصادر بتاريخ 08 ديسمبر 1996، متمم بموجب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 ج ر عدد 25 صادر في 14-04-2002 معدل ومتمم بموجب قانون رقم 08-19 مؤرخ في 15 نوفمبر 2008 ج ر عدد 63 صادر في 16 نوفمبر 2008 ومعدل ومتمم بموجب قانون رقم 16-01 مؤرخ في 6 مارس 2016 ج ر عدد 14 صادر في 7 مارس 2016. -المادة 65 من دستور 2020 منشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 01 نوفمبر 2020 ج. ر. العدد 82 الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

الفرع الأول: أهم الحقوق المشتركة بين طلبة الدكتوراه الأجراء وغير الأجراء

بعد أكثر من قرن من الاحتلال الفرنسي، ورثت الجزائر المستقلة نظاما تعليميا مؤسساتيا ضعيفا ومحدودا يقتصر على جامعة الجزائر منذ سنة 1908 ثم شُيّدت جامعتي وهران وقسنطينة سنتي 1966 و1967 على التوالي³. هذا التقدير المؤسساتي الكمي صاحبه فراغ قانوني كان على المشرع الجزائري أن يعالجه على مختلف الأصعدة بمجموعة من التشريعات، أين ضمن فيها حقين أساسيين حق التعلم (أولا)، وحق البحث العلمي (ثانيا).

أولا: الحق في التعلم

حرص المؤسس الدستوري منذ الاستقلال على ترسيخ مبادئ تعليمية وطنية أساسية تهدف إلى جعل التعلم حقا متاحا لجميع أفراد المجتمع، وقد تم فرض التعلم في مراحله الأولى، الابتدائي والمتوسط، بشكل إلزامي، بينما ترك التعلم في المرحلتين الثانوية والجامعية اختياريا، مع التأكيد على مبدأي المساواة والمجانية في التعلم لجميع أفراد الشعب وفي مختلف الأطوار، وفقا لما نصت عليه المادة 65 من التعديل الدستوري لسنة 2020 في الفصل الأول المتعلق بالحقوق الأساسية والحريات العامة.

يتضح أن الجزائر تسعى إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم، مما يعني أن جميع المواطنين يجب أن يتمكنوا من الحصول على التعليم دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي⁴. هذا يعكس التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة من خلال التعليم⁵، وبذلك يُعبر الحق في التعليم في الجزائر عن رؤية شاملة تهدف إلى ضمان حصول جميع الأفراد على تعليم جيد ومجاني، مما يساهم في تعزيز التنمية الفردية والمجتمعية.

وفي هذا السياق عمل المشرع الجزائري أيضا على تكييف المنظومة القانونية العادية والفرعية مع أحكام الدستور، لضمان حق التعلم للجميع بما يتماشى مع المبادئ الأساسية المذكورة سابقا، وقد تجسّد هذا في المواد 43، 107، 129، 208 و209 من الأمر الرئاسي رقم: 06-03 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العامة⁶.

³ طالبي صلاح الدين، "التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (1962-2014)"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، العدد 04، 2014، ص153

⁴ المادة 10 من القانون رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008، المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، ج ر العدد 04 الصادر بتاريخ 27 جانفي 2008

⁵ مهدي بخدة وقلوش الطيب، "الحق في التعليم في الدستور الجزائري"، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد 02، 2022، ص 113

⁶ انظر إلى المواد 43، 107، 129، 208، 209 من الأمر الرئاسي رقم 06-03 المؤرخ في 15 يوليو 2006، المتضمن للقانون الأساسي العام للوظيفة العامة في الجزائر ج. ر العدد 46، صادر بتاريخ 16 جويلية 2006.

وبمراجعة المادة 43 منه، يعتبر التعليم نشاطا ثانويا يمارس خارج نطاق العمل الأساسي للهيئة المستخدمة، ووفق شروط وقواعد محددة من قبل القوانين والأنظمة الداخلية لتلك الهيئات. وقد خولت المادة 107 من الأمر نفسه للموظف الحق في الترقية في الرتب الوظيفية بشرط حصوله على الشهادة المطلوبة خلال مساره المهني وبعد خضوعه لتكوين متخصص⁷.

وتؤكد المادة 129 على أنّ الموظف الذي يحصل على رخصة غياب يحتفظ بحقوقه الوظيفية كاملة بغض النظر عن سبب الغياب، أما المادة 208 توضح بجلاء أن الموظف يمكنه الاستفادة من رخصة غياب مبررة لمتابعة دراسته التعليمية دون فقدان حقوقه المهنية بما في ذلك راتبه لمدة تصل إلى الأربع (04) ساعات في الأسبوع، وفقا لمتطلبات مصلحة الهيئة المستخدمة. ولإجراء الامتحانات والمسابقات يستطيع أيضا الحصول على رخصة غياب بقدر الفترة المطلوبة، كما يمكنه كذلك القيام بمهام أكاديمية كالتدريس، شريطة الامتثال للقوانين والتنظيمات الخاصة بها. يفهم مما سبق ذكره أن التعلم يعد حقا قانونيا للموظف في الجزائر، لكنه يأتي مع مجموعة من الشروط والالتزامات التي تهدف إلى تحقيق توازن بين تطوير المهارات والالتزام بالمسؤوليات الوظيفية.

أما بخصوص العامل فقد خول له المشرع الحق في الغياب لاستكمال مساره التعليمي والتكويني مع تقييده بالحصول على تراخيص مشابهة لتلك التي يجب أن يحصل عليها الموظف، إلا أن هناك فرقا جوهريا يظهر عند استقراء نصوص المواد: 54، 56، 57، 58، و60 من القانون رقم 90-11 المتعلق بعلاقات العمل والمتمم بالقانون رقم: 22-16⁸، حيث يلاحظ أنّ القانون لم يذكر صراحة مصطلح "التعليم"، بل استخدم مصطلح "التكوين وتحسين المستوى" الذي يرتبط بمهام العامل ويخضع لموافقة وإشراف المستخدم.

فعند استقراءنا للمادة 54 منه يتضح بأنها تشير إلى أحد تبريرات الغياب للعامل للمشاركة في امتحانات أكاديمية أو مهنية دون الإشارة صراحة لامتحانات التعليم، ويمكن تفسير ذلك ضمنا بأن امتحانات التعليم العالي قد تندرج تحت هذه الفئة من الامتحانات الأكاديمية، أما المادة 56 من قانون علاقات العمل فقد زادت من الغموض حيث نصت على إمكانية منح رخص تغيب خاصة واستثنائية للعاملين غير مدفوعة الأجر، والتي قد تشمل الحاجة لمزاولة الدراسة، وهنا يظهر فرق واضح بين الموظف والعامل، حيث يفقد العامل راتبه عند ممارسة حقه في الدراسة والتكوين مما يتناقض مع مبدأ المساواة في حق التعليم الذي نص عليه المؤسس الدستوري.

⁷ للمزيد من التفصيل في الموضوع انظر: بوطبه مراد، نظام الموظفين من خلال أمر رقم 06-03، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2017، ص 230 و 231.

⁸ انظر إلى المواد: 54، 56، 57، 58، 60، من القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990، المتعلق بعلاقات العمل، (ج. ر العدد 17، الصادر بتاريخ 25 أبريل 1990) والمتمم بالقانون رقم 22-16 المؤرخ في 20 يوليو 2022، ج. ر العدد 40، الصادر بتاريخ 20 يوليو 2022.

أما المادة 57 من قانون علاقات العمل فقد أوجبت على جميع المستخدمين (أرباب العمل من القطاع العام أو الخاص)، تنظيم برامج تكوين وتحسين لمستوى العمال قصد تمكين المبتدئين وذوي الخبرة المحدودة من اكتساب المعارف الضرورية، كما أشارت المادة 58 من القانون نفسه على وجوب متابعة كل عامل دورات التكوين وتحسين المستوى التي يقترحها رب العمل لتجديد المعارف العامة وتطوير المهارات التكنولوجية، دون تحديد المؤسسة التعليمية أو التكوينية التي تقدم هذه الدورات. وبخصوص المادة 60 من هذا القانون فقد أجازت للعامل الذي يزاول دروس التكوين أو تحسين المستوى المهنيين، والمترتبين بعمله الحق في تكيف دوامه للتوفيق بين العمل والدراسة، والحصول على عطلة استثنائية بشرط موافقة رب العمل، مع الاحتفاظ بمنصب عمله عند عودته.

ثانيا: الحق في البحث العلمي

يضمن التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016 حرية البحث العلمي بشكل صريح حيث جاء في نص المادة 59 منه على أن حرية البحث العلمي مضمونة، وقد أكد عليها أيضا التعديل الدستوري لسنة 2020، حيث نصت المادة 75 منه على أن "الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة"، الأمر الذي يعكس التزام الدولة بتعزيز هذا المجال والمساهمة في خلق بيئة ملائمة للبحث العلمي⁹.

فضلا على ذلك، فإن المادة 43 من الأمر الرئاسي رقم 06-03 سالف الذكر نصت على منح الموظفين الحق في إنتاج أعمال أدبية وعلمية وفنية بشرط عدم ذكر صفتهم أو رتبهم المهنية والحصول على موافقة الهيئة المستخدمة عند نشر هذه الأعمال باسمها، كما اشترطت المادة 209 منه منح الترخيص بالغياب للأنشطة والمواضيع المرتبطة بالنشاطات المهنية لهذا الموظف.

وفي هذا الإطار تنص المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 10-231¹⁰ على أنه يحق لكلا الفئتين المشاركة في التظاهرات العلمية الوطنية والدولية، بشرط موافقة المجلس العلمي للهيئة العلمية التي ينتمي إليها الطرفان وموافقة الهيئة المستخدمة بالنسبة للطالب الأجير.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف في الحقوق الممنوحة لطلبة الدكتوراه الأجراء وغير الأجراء

بعد استعراض أهم الحقوق المشتركة المتعلقة بالتعلم والبحث العلمي من خلال الوثيقة الدستورية والقوانين الخاصة بفئة طلبة الدكتوراه الأجراء على اختلاف أطوارهم بموجب قانون الوظيفة العمومي وقانون علاقات العمل،

⁹ للمزيد من التفصيل في الموضوع انظر: عبد الرحمان بن جيلالي، مديحة بن ناجي، "دسترة حرية البحث العلمي في الجزائر"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، جامعة الجبالي بونعامة خميس مليانة، العدد 01، 2018، ص 73-80.

¹⁰ مرسوم تنفيذي رقم 10-231 مؤرخ في 2 أكتوبر 2010، يتضمن القانون الأساسي لطلاب الدكتوراه، ج ر عدد 57، صادر بتاريخ 3 أكتوبر 2010.

سنوضح من خلال هذا الفرع الحقوق الممنوحة لطالب الدكتوراه غير الأجير المختلفة عن الحقوق التي يتمتع بها طالب الدكتوراه الأجير في المؤسسات الجامعية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: حق المشاركة في المسابقة والتسجيل الأول دون رخصة

يتمتع طالب الدكتوراه غير الأجير بحق طبيعي وبديهي في المشاركة في المسابقة باعتباره عاطلاً عن العمل وغير مرتبط بعقد عمل مع أي جهة مستخدمة، على عكس نظيره الأجير الذي تشترط عليه جامعة الانتساب ترخيصاً مكتوباً من هيئته المستخدمة للتسجيل الأول أما ترخيص المشاركة في المسابقة فلا تطلبه جميع المؤسسات الجامعية وهنا نسجل تقصيراً في عدم توحيد الملفات الإدارية على المستوى الوطني مما خلق حرمان الكثير من الطلبة الأجراء في المشاركة في مسابقة الطور الثالث للدكتوراه، لذا وجب على القائمين على القطاع الجامعي تداركه تماشياً مع المبدأ الدستوري الذي يضمن التساوي والمساواة بين الجميع في الحق التعليمي¹¹.

ثانياً: حق المنحة الدراسية

لا يحق لطالب الدكتوراه الأجير الحصول على المنحة الدراسية التي تقدر حالياً ب: 12.000.00 دج شهرياً، وتُصرف فقط لطلبة الدكتوراه غير الأجراء كل ثلاثة أشهر بمبلغ قدره 36.000.00 دج¹²، باعتبارهم بدون دخل ما يترتب عليه استفادتهم من تغطية الضمان الاجتماعي للعلاج وتعويضات الأدوية وفقاً للمادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم: 10-231 المتضمن للقانون الأساسي لطالب الدكتوراه¹³، بشرط عدم تلقيهم تقييماً سنوياً سلبياً من الجامعة.

ثالثاً: حق منحة التكوين الإقامي وتحسين المستوى بالخارج

يستفيد طالب الدكتوراه غير الأجير من منحة التكوين الإقامي وتحسين المستوى بالخارج، طبقاً لأحكام المرسوم الرئاسي رقم 14-196 المتضمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى بالخارج وتسييرهما¹⁴، باعتباره عاطلاً عن العمل ولا يتلقى دخلاً، فتتكفل المؤسسة الجامعية بنفقات التربص تحقيقاً لمجانية التعليم والبحث العلمي التي يُقرها الدستور الجزائري، إلا أنها تستلزم موافقة ومصادقة المجلس العلمي للجامعة ولا يستفيد منها جميع الطلبة

¹¹ قرار رقم 345 مؤرخ في 17 أكتوبر 2012 معدل ومتمم للقرار رقم 191 المؤرخ في 16 يوليو 2012 والذي يحدد تنظيم التكوين في الطور الثالث من أجل الحصول على شهادة الدكتوراه.

¹² طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 09-351 المؤرخ في 26 أكتوبر 2009 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 90-170 المؤرخ في 02 يونيو 1990، الذي يحدد شروط تخصيص المنح المدرسية ومبلغها، ج. ر. العدد 62، الصادر بتاريخ 28 أكتوبر 2009.

¹³ مرسوم تنفيذي رقم 10-231، مرجع سابق.

¹⁴ مرسوم رئاسي رقم 14-196 مؤرخ في 06 يوليو 2014، يتضمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرهما، ج. ر. العدد 42، صادر بتاريخ 09 يوليو 2014.

حيث تخضع لشروط علمية وانضباطية صارمة (النشر العلمي، الترتيب...). أما طالب الدكتوراه الأجير فلا يستفيد من هذه المنحة باعتباره عاملاً أو موظفاً لدى هيئة مستخدمة تمنحه راتباً شهرياً.

رابعاً: حق تسديد نفقات الأطروحة

وفقاً للمادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 10-231، تتكفل مؤسسة التسجيل بنفقات طباعة وسحب الأطروحة بالقدر المطلوب قانوناً لصالح طالب الدكتوراه غير الأجير، بينما لا يستفيد الطالب الأجير من نفقات طباعة الأطروحة مهما كانت وضعيته الاجتماعية والمادية بحيث لم يراع القانون إن كان راتب هذا الطالب الأجير قادراً على تغطية هذه النفقات مما يخلق عراقيل وصعوبات على أصحاب الدخل الضعيف.

خامساً: حق المشاركة في مسابقات التوظيف بعد مناقشة الأطروحة

لا يحق لطالب الدكتوراه الأجير المشاركة في مسابقات التوظيف المختلفة إلا بعد تقديم تعهد رسمي بالاستقالة والحصول على ترخيص من الهيئة المستخدمة، أما طالب الدكتوراه غير الأجير فيكفي تقديم شهادة عدم العمل دون الحاجة لأي إجراءات إضافية ليكون له حق المشاركة.

هذا التمييز يعكس الاختلافات بين وضعيات الطلاب ويبرز القيود المفروضة على الأجراء مقارنة بغير الأجراء في سياق التوظيف بعد المناقشة والتخرج، وكذلك فإن الأولوية الممنوحة للدكاترة غير الأجراء في التوظيف كأساتذة وباحثين في مؤسسات التعليم العالي ومخابر البحث يُحرم فئة طلبة الدكتوراه الأجراء من حقهم الدستوري¹⁵ والقانوني¹⁶ في المساواة في تقلد الوظائف العمومية، وبالخصوص حقهم الأصيل في التوظيف داخل المؤسسات الجامعية ومرافقها البحثية بصفتهم أساتذة وباحثين تلقوا تكويناً متخصصاً لهذا الغرض¹⁷.

ناهيك عن الإجحاف في حرمان شرائح واسعة منهم في الترقية داخل هيئاتهم المستخدمة في إطار حق تعميم تثمين الشهادة على كامل القطاعات الوظيفية والمهنية دون استثناء على غرار تثمين شهادة الدكتوراه على

¹⁵ المادة 67 من التعديل الدستوري لسنة 2020، مرجع سابق.

¹⁶ انظر المادة 74 من الأمر رقم 06-03، مرجع سابق.

¹⁷ الإعلان الوزاري الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 13-07-2023 القاضي باستثناء حملة الدكتوراه والماجستير غير الأجراء من المشاركة في مسابقات التوظيف، <http://progres.mesrs.dz/webtawdif>، اطلع عليه بتاريخ 11-11-2024 على الساعة 02:18.

مستوى القطاعات الإدارية الاقتصادية¹⁸، وبعض القطاعات الإدارية الأخرى¹⁹، لتبقى هذه الشريحة بدون أفق مستقبلية واضحة الأمر الذي يؤثر على نشاطها ومردودها العلمي والبحثي والمهني والوظيفي.

سادسا: حق تدريس الساعات الإضافية

الساعات الإضافية للتدريس داخل الجامعة والمقدرة بثلاث (3) ساعات أسبوعيا؛ يمكن أن تكون إجبارية لطالب الدكتوراه غير الأجير ومدفوعة الأجر وفقا للشروط التنظيمية الواردة في المادتين 6 و 12 من المرسوم التنفيذي رقم 10-231، أما بالنسبة لطالب الدكتوراه الأجير فتكون هذه الساعات اختيارية ولا يلزم بتدريسها، وفي حالة ممارسة حقه في التدريس فإنها تخضع دائما لترخيص الهيئة المستخدمة، حيث تمكنه من اكتساب الخبرة وجمع النقاط من أجل التوظيف بعد المناقشة والتخرج، غير أن الأجر المقدم مقابلها والمقدر بـ: 250 دج للساعة الواحدة قد لا يغطي حتى مصاريف التنقل إلى الجامعة في حالة الإقامة البعيدة.

توضح هذه الاختلافات كيف يؤثر الوضع الوظيفي لطالب الدكتوراه على حقوقه وواجباته، مما يعكس الحاجة إلى تنظيم أكثر فعالية لدعم جميع الطلاب في مسيرتهم الأكاديمية.

المطلب الثاني: الالتزامات المفروضة على طلاب الدكتوراه الأجراء وغير الأجراء

بعد استعراض أهم الحقوق التي تنص عليها التشريعات والتنظيمات السارية المفعول في الجزائر، سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض أهم الالتزامات التي تفرضها المنظومة القانونية الجزائرية على طالب الدكتوراه الأجير وغير الأجير أين تظهر هناك التزامات متشابهة بين الفئتين (الفرع الأول)، في حين هناك التزامات تخص فقط طالب الدكتوراه الأجير المتعلقة بالهيئة المستخدمة المنتمي إليها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تشابه الالتزامات المفروضة على طلبة الدكتوراه الأجراء وغير الأجراء

يتشارك طلبة الدكتوراه الأجراء وغير الأجراء في مجموعة من الالتزامات، تفرضها عليهم المؤسسة الجامعية المنتسبين لها بعد نجاحهم في مسابقة الدكتوراه، ومن أجل توضيحها نصنفها إلى ثلاثة أنواع، الالتزامات وفق النصوص التنظيمية للتكوين في الدكتوراه (أولا)، الالتزام بالتوقيع على ميثاق الأطروحة (ثانيا)، والالتزامات المفروضة في دفتر طالب الدكتوراه (ثالثا).

¹⁸ التعليمية الوزارية المشتركة رقم: 01 المؤرخة في 15-09-2021 التي تحدد التدابير الخاصة بتوظيف حاملي شهادة الدكتوراه أو شهادة معترف بها بمعادلتها في المؤسسات الإدارية العمومية والمؤسسات الاقتصادية، -service.mesrs.dz/déjà/fichiers-sommairedestextes/157m20/3is%20ar.pdf، اطلع عليه بتاريخ 11-11-2024 على الساعة 02:52.

¹⁹ المقرر رقم 10 المؤرخ في 07-04-2022 المحدد لقائمة الرتب المفتوحة لتوظيف حاملي شهادة الدكتوراه أو شهادة معترف بمعادلتها في المؤسسات والإدارات العمومية، univ-tebessa.dz/general-secretariat/archives/976، اطلع عليه بتاريخ 11-11-2024 على الساعة 02:46.

أولاً: الالتزامات المفروضة وفق النصوص التنظيمية للتكوين في الدكتوراه (نظام ل. م. د)

قبل متابعة التكوين في طور الدكتوراه، وجب على كل طالب دكتوراه أجير أو غير أجير الاطلاع على النصوص التنظيمية المنظمة للتكوين، لفهم حقوقه وواجباته ومسؤولياته اتجاه العلاقة التعليمية والأطراف المعنية المتمثلة في المشرف، مسؤول لجنة التكوين في الدكتوراه، مدير المخبر، المشرف المساعد إن وجد، ومن بين هذه النصوص القانونية والتنظيمية الواجب الاطلاع عليها ما يلي: القانون رقم 99-05 المؤرخ في 4 أبريل 1999 والمتضمن للقانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم²⁰، المرسوم التنفيذي رقم: 10-231 المؤرخ في 2 أكتوبر سنة 2010 والمتضمن القانون الأساسي لطالب الدكتوراه، المرسوم التنفيذي رقم: 22-208 المؤرخ في 05 جوان 2022م والذي يحدد نظام الدراسات والتكوين من أجل الحصول على شهادات التعليم العالي²¹، القرار رقم 991 المؤرخ في 01 أوت 2022 والذي يحدد كفايات الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث، وتنظيمه وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها²²، القرار رقم 1419 المؤرخ في: 24 ديسمبر 2022 والذي يحدد المقاييس الأفقية من أجل تدعيم التكوين في الطور الثالث في مؤسسات التعليم العالي²³.

ويعتبر الاطلاع على هذه النصوص ضروريا لضمان فهم شامل للمتطلبات الأكاديمية والإدارية المتعلقة بالتكوين في الدكتوراه مما يسهل العملية التعليمية ويعزز من جودة البحث العلمي.

ثانياً: الالتزام بالتوقيع على ميثاق الأطروحة

يعد ميثاق الأطروحة وثيقة ملزمة توقع من جميع أطراف التكوين عند التسجيل الأول وتأخذ صفة عقد بين أطراف التكوين، يهدف هذا الميثاق إلى تحديد مسؤوليات وشروط التكوين لكل طرف ويعتبر ملحقا بدفتر طالب الدكتوراه²⁴، ودليلا مرجعيا يحدد مسؤوليات الشركاء ويُعرّف بحقوق والالتزامات كل طرف.

²⁰ قانون رقم 99-05 مؤرخ في 4 أبريل 1999، يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم ج. ر. العدد 24، صادر بتاريخ 08 أبريل 1999.

²¹ مرسوم تنفيذي رقم: 22-208 المؤرخ في 05 جوان 2022م والذي يحدد نظام الدراسات والتكوين من أجل الحصول على شهادات التعليم العالي ج. ر. العدد 39، صادر بتاريخ 08 جوان 2022.

²² قرار وزاري رقم 991 مؤرخ في 01 أوت 2022، يحدد كفايات الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث، وتنظيمه وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها (النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي).

²³ قرار وزاري رقم 1419 مؤرخ في 24 ديسمبر 2022، يحدد المقاييس الأفقية من أجل تدعيم التكوين في الطور الثالث في مؤسسات التعليم العالي (النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي).

²⁴ ملحق رقم 01 بالقرار رقم 28 المؤرخ في 09 جانفي 2022 والذي يحدد كفايات الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث وتنظيمه وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها. (النشرة الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

ثالثا: الالتزامات المفروضة في دفتر طالب الدكتوراه

يحدد دفتر طالب الدكتوراه كيفية متابعة وتقييم الطالب، يسجل فيه المشرف ورئيس لجنة التكوين في الدكتوراه جميع النشاطات العلمية للطالب، وتدوّن فيه ملاحظات وتقييمات لجنة متابعة الطالب خلال يوم دراسي مخصص لهذا الغرض؛ وعند نهاية فترة التكوين والتي عادة ما تكون محددة في الظروف العادية بثلاث سنوات كاملة قابلة للتמיד لسنة واحدة أو سنتين بشروط تنظيمية محددة وبطلب من المشرف ومصادقة المجلس العلمي للكلية، وقبل وضع وقبول ملف المناقشة وجب على طالب الدكتوراه جمع ما لا يقل عن (180 نقطة)²⁵ في دفتره موزعة على الشكل التالي: التكوين (30 نقطة)، الأعمال العلمية (50 نقطة)، الأطروحة والمناقشة (100 نقطة)²⁶. وعليه تتطابق واجبات والالتزامات طالب الدكتوراه الأجير إلى حد كبير مع تلك المترتبة على طالب الدكتوراه غير الأجير في المؤسسات الجامعية، باستثناء متطلبات الترخيص والموافقات التي قد تختلف من جامعة إلى أخرى، ويتطلب الأمر أيضا الحصول على ترخيص من الهيئة المستخدمة كما ذكرناه سابقا للتسجيل الأولي بعد النجاح في مسابقة الدكتوراه.

الفرع الثاني: اتساع نطاق التزامات طالب الدكتوراه الأجير: الالتزامات المهنية

إضافة إلى الالتزامات والواجبات التي يتحملها طالب الدكتوراه الأجير اتجاه المؤسسة التعليمية المنتسب إليها، هناك التزامات أخرى يتعين عليه الوفاء بها لصالح الهيئة المستخدمة، والتي تنص عليها قوانين خاصة، حيث يمكن تلخيصها في التزامات مفروضة بموجب الأمر رقم 06-03 المتعلق بقانون الوظيف العمومي (أولا)، والالتزامات منصوص عليها في القانون رقم 90-11 المتمم والخاص بقانون العمل (ثانيا).

أولا: التزامات طالب الدكتوراه الأجير الخاضع لقانون الوظيف العمومي

تنص المادة 7 من قانون الوظيف العمومي سالف الذكر على أنّ الموظف الجزائري ملزم بالامتثال للمسؤوليات القانونية والتنظيمية التي يفرضها القانون، بينما تنص المادة 43 منه²⁷ على أنّ الموظف يجب أن يُكرّس كلّ نشاطه لوظيفته بشكل أساسي، وتعتبر الأنشطة المرخصة الأخرى ذات أولوية ثانوية. كما يُحظر على الموظف مزاوله الدراسة والتكوين أو المشاركة في المسابقات والتظاهرات العلمية والأدبية أو نشر أعماله العلمية أو الأدبية أو الفنية بصفته موظفا، إلّا بعد الحصول على ترخيص وفقا للشروط القانونية المحددة مسبقا.

²⁵ عبد الوهاب محمد، "الالتزامات وحقوق طالب الدكتوراه (ل م د LMD) في الجزائر"، مجلة قضايا معرفية، العدد 1، 2018، ص 06.

²⁶ ملحق رقم: 01 بالقرار رقم 961 المؤرخ في: 02 ديسمبر 2020 والذي يحدد كفايات الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث وتنظيمه وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها. (النشرة الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

²⁷ أمر رئاسي رقم 06-03، مرجع سابق.

علاوة على ذلك، لا يمكن للموظف التغيب عن وظيفته لأغراض التدريس أو حضور الامتحانات الأكاديمية إلا بعد موافقة هيئته المستخدمة، كما يتطلب الترشح لمسابقة التوظيف بعد المناقشة الحصول على موافقة الهيئة وتعهده بتقديم استقالته في حال نجاحه.

ثانيا: التزامات طالب الدكتوراه الأجير الخاضع لقانون العمل

تنص المادة 7 من قانون علاقات العمل على أن العامل الجزائري ملزم بأداء مهامه بأقصى قدر من الجهد والتنظيم وأن يخضع للقوانين والأنظمة الداخلية التي تحكم عمله. كما تلزم المادة نفسها العامل بالمشاركة في التكوين وتحسين المهارات التي يقترحها المستخدم (رب العمل) والالتزام بكافة الشروط الواردة في عقد العمل. يلتزم العمال بالدوام الذي يبلغ 44 ساعة أسبوعيا في الظروف العادية وفقا لما نصت عليه المادة 22 من قانون العمل، ويمكن أن يمتد إلى ساعات إضافية في حالات الضرورة حسب المادة 31 من القانون نفسه، كما يخضعون في نص المادة 27 للدوام الليلي، ويجب عليهم إعلام المستخدم وتبرير غيابهم في حالة المشاركة في امتحانات أكاديمية وفقا للمادة 54 منه²⁸، ولا يجوز لهم التغيب دون تقديم رخصة مبررة من رب العمل، ولا يدفع أي أجر للغياب الاستثنائي طبقا لنص المادة 56.

يتضح أن هناك فرق واضح بين الطالب الموظف والطالب العامل بشأن الالتزامات المفروضة على كل منهما، فالالتزامات الطالب العامل تفوق بكثير ما يلتزم به الطالب الموظف، وهذا يمكن إضافته إلى ما تم تسجيله سابقا المتعلق بعدم إدراج مصطلح التعليم في قانون علاقات العمل. ومن هذا المنطلق وجب على المشرع تدارك الأمر، لاسيما بخصوص المهن الشاقة التي يمارسها طلبة الدكتوراه الأجراء، حيث وجب عليه مراعاتهم كي يتمكنوا من التوفيق بين واجبات الدراسة والعمل لتجنب الإنهاك النفسي الناتج عن تراكم وتضارب الالتزامات. يمكن القول أنّ هذه الالتزامات تتطلب من طالب الدكتوراه قدرا كبيرا من التنظيم والقدرة على إدارة الوقت، كما أن وفاءه بها يؤثر بشكل مباشر على نجاحه الأكاديمي والمهني.

المبحث الثاني: اعتماد الجودة التعليمية كوسيلة لدعم طالب الدكتوراه الأجير

تحقيق الجودة التعليمية الشاملة في مؤسسات التعليم العالي اليوم يتطلب مراعاة جميع العوامل المؤثرة على البيئة الجامعية، سواء كانت داخلية أو خارجية. بما أن الطالب الجامعي هو المحور الأساسي لجميع البرامج والأهداف المرسومة من قبل الجهات المعنية للوصول إلى هذه الجودة، فمن الضروري أن يكون طلبة الدكتوراه الأجراء في صميم هذه الاهتمامات، نظرا للأعباء والالتزامات المتزايدة التي يتحملونها بجانب مسؤولياتهم الدراسية.

²⁸ قانون رقم 90-11، مرجع سابق.

على سبيل المثال، أسست وزارة التربية الفرنسية سنة 1989 المرصد الوطني للحياة الطلابية (OVE)، الذي يهدف إلى توفير المعلومات حول الظروف المعيشية للطلبة وعلاقتها بتقدمهم الدراسي، ومن أهم أهدافه الرئيسية توعية صناع السياسات والمجتمع بضرورة التعاون لتحسين جودة حياة الطلبة²⁹. لهذا نحدد في المبحث الثاني تأثير الجودة التعليمية المحققة من قبل المنظومة الجامعية على طالب الدكتوراه الأجير (المطلب الأول)، ثم نبين مدى تكيف برامج الجودة التعليمية والبحثية مع احتياجات طلبة الدكتوراه الأجراء (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تأثير الجودة التعليمية على طالب الدكتوراه الأجير

تعتبر جودة التعليم من العوامل الأساسية التي تحدد نجاح الطلاب في دراستهم العليا وخاصة طلاب الدكتوراه الذين قد يكون لديهم التزامات مهنية إضافية، ولقد أجريت العديد من الدراسات والأبحاث حول موضوع إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي سواء على الصعيد العالمي أو في الجزائر بيّنت أن الطلاب الذين يتلقون تعليماً ذا جودة عالية يميلون إلى تحقيق نتائج أكاديمية أفضل³⁰، الأمر الذي يستوجب تبيان دور الجودة التعليمية في تحسين الأداء الأكاديمي والعلمي للطلبة الأجراء (الفرع الأول)، ثم نتطرق إلى أهمية لجان ضمان الجودة التعليمية المستحدثة بالنسبة لطلبة الدكتوراه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: دور الجودة التعليمية في تحسين الأداء الأكاديمي والعلمي للطلبة الأجراء

تلعب الجودة التعليمية دوراً حيوياً في تحسين الأداء الأكاديمي والعلمي للطلبة الدكتوراه الأجراء؛ حيث أن تطبيق مختلف معايير الجودة التعليمية في المؤسسات الجامعية يؤدي إلى تحسين بيئة التعلم وزيادة المهارات البحثية للطلاب الأجير، وبصرف النظر عن ذلك فإن ما يهمنا كقانونيين هو التركيز على التشريعات والنصوص التنظيمية لضمان الجودة من خلال دراسة معايير الجودة الأكاديمية المعتمدة في برامج الدكتوراه (أولاً)، وتأثير الجودة على تعزيز البحث والابتكار (ثانياً).

أولاً: معايير الجودة التعليمية المعتمدة في برامج الدكتوراه

تطمح جميع المؤسسات الجامعية في العالم إلى الريادة عن طريق تحقيق أقصى معايير الجودة التعليمية، الذي يقصد بها بشكل عام حسب ما ورد في المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (الأيزو) بأنها: "تكامل الملامح والخصائص لمنتج أو خدمة ما بصورة تُمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات محددة"³¹.

²⁹ انظر الموقع الإلكتروني <https://www.vie-publique.fr>، تم الاطلاع عليه يوم 08-08-2024 على الساعة 21:00.

³⁰ تم الاطلاع يوم 30-10-2024 Impact of teaching quality on student achievement: student evidence على الساعة 21:00.

³¹ تم الاطلاع يوم 1-11-2024 على الساعة 21:00 <https://uot.edu.ly.qpeo.articles.qualityconcepts>.

ولضمان الجودة التعليمية³² الشاملة، خاصة بالنسبة لطلبة الدكتوراه الذين يعانون من ظروف خاصة، يجب توفر مجموعة من العناصر الأساسية، تتمثل في: جودة عناصر العملية التعليمية مثل الطلاب وأعضاء الهيئة الجامعية، بالإضافة الى جودة المادة التعليمية بما في ذلك البرامج الدراسية، الأساليب والتقنيات المستخدمة، كذلك ينبغي ضمان جودة البيئة التعليمية من حيث قاعات التدريس، المختبرات، المكتبات وورش العمل وغيرها من المنشآت ومع ذلك، فإن تحقيق الجودة المطلوبة في جميع هذه العناصر لن يكون ممكناً إلا إذا توافرت جودة الإدارة التي تعتمد على القوانين والأنظمة والتشريعات المناسبة، والموارد والوسائل المتاحة³³.

وفي سياق تحقيق هذه العناصر على مستوى الجامعة الجزائرية ومرافقها المختلفة، عمل المشرع الجزائري على سن مجموعة من التشريعات الهامة. حيث نص القسم الثالث من المادة الثالثة للقانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 05-99³⁴ على مساهمة المرفق العمومي للتعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل مكونات الأمة الجزائرية من خلال تكوين الإطارات في مختلف المجالات. كما نص القسم الرابع من القانون نفسه على تحقيق المساواة في الفرص لتطوير جميع مكونات المجتمع عبر المناهج الأكثر تطوراً في مجالات العلوم والتكنولوجيا، لكل من يمتلك المؤهلات الضرورية.

علاوة على ذلك، فإنه حتى لا تبقى الجزائر خارج نطاق التطورات التي شهدتها التعليم العالي في الجامعات على مستوى العالم، وخاصة ما ورد في اتفاقية بولونيا عام 1999، جاءت توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح نظام التعليم العالي التي صادق عليها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 20 أبريل 2002، لتأكيد ضرورة تنظيم التعليم العالي في ثلاثة أطوار تكوينية (ليسانس، ماستر، دكتوراه) وفقاً للنظام الجديد "ل.م.د"³⁵.

وقد بدأ تطبيق هذا النظام في الجزائر ابتداءً من عام 2003، وتم تعميمه بشكل كامل في عام 2007³⁶. ويتميز هذا النظام الجديد عن النظام التقليدي بقدرته على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، مما ساهم في زيادة أعداد طلبة الدكتوراه. كما يعتمد هذا النظام على توجيه مرن مقارنة بالنظام التقليدي المُمركز، مما يتيح

³² يقصد بالجودة التعليمية بأنها: "وسيلة للتأكد من أن المعايير الأكاديمية المستمدة من رسالة الجامعة أو الكلية تم تعريفها وتحقيقها بما يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء قومية أو عالمياً"، المنشور في الموقع <https://uot.edu.ly/qpeo.articles.qualityconcepts>
³³ المرجع نفسه.

³⁴ قانون رقم 05-99، مرجع سابق.

³⁵ ليلي لراري، "برامج الجامعة الجزائرية، منطق نظامي الكلاسيك ول م د مع الإشارة إلى المطابقة والمواءمة"، مجلة حوليات الجزائر 1، جامعة الجزائر، العدد 1، 2019، ص 715.

³⁶ المرجع نفسه، ص ص 715، 716.

تكوين مسارات تتناسب أكثر مع تطلعات الطلاب، ويُقَلّ من ضعف الأداء الأكاديمي، ونسبة الرسوب العالية، وطول فترة التكوين³⁷.

وأيضا من أبرز مزايا هذا النظام أنه خَفَّف الكثير من الضغوط المزدوجة على الطلبة الأجراء، حيث ساهم في ترسيخ ثقافة التعلم الذاتي بدل الاعتماد الكامل على الأساتذة، كما خلق تفاعلاً أكبر بين الجامعة وبيئتها المحلية.

ثانياً: تأثير الجودة التعليمية على تعزيز البحث والابتكار

حدّد القانون رقم 15-21 المتعلق بالقانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي³⁸ الإطار المؤسسي والتنظيمي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الذي يتكون من مؤسسات وهيكل تنفيذية معنية بأنشطة البحث، وهيئات مسؤولة عن إعداد ومتابعة تنفيذ السياسة الوطنية للبحث، بالإضافة إلى هيئات للوساطة وأخرى لدعم البحث. وقد شهدت الشبكة الوطنية للكيانات البحثية تطوراً ملحوظاً حيث تضم حالياً 1852 مخابراً بحثياً، 32 مركزاً بحثياً، 48 وحدة بحثية، 75 مصلحة مشتركة منشئة، و 39 محطة تجريبية. كما وصلت المشاريع الكبرى إلى 203 مشروع ضمن البرامج الوطنية و 421 مشروعاً ذا تأثير اجتماعي واقتصادي، بالإضافة إلى 76 فرقة بحث مختلطة³⁹.

لا شك أن مختلف كيانات البحث لاسيما مخابر البحث ومشاريع البحث (PRFU) تلعب دوراً مهماً في تمكين الطلبة الباحثين من إتمام مناقشة أطروحات الدكتوراه، كما أن إنشاء مراكز بحث جديدة وفقاً لأحكام القانون رقم 15-21 سالف الذكر، سيسهم بشكل كبير في تطوير البنية التحتية للبحث العلمي حيث يتوقع أن يؤدي افتتاح 100 مركز بحثي إلى تعزيز الأنشطة البحثية في مختلف المناطق سواء على الصعيد المحلي أو الجهوي أو

³⁷ ياسية سليمة، "تطبيق نظام ل.م.د كأساس لتحقيق الجودة في التعليم العالي بالجزائر"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت، العدد 02، 2018، ص 550.

³⁸ قانون رقم 15-21 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ج.ر. العدد 71، صادر في 30 ديسمبر 2015، معدل بموجب القانون رقم 20-02 المؤرخ في 30 مارس 2020، ج ر العدد 20 صادر بتاريخ 15 أبريل 2020.

³⁹ الموقع الرسمي للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، اطلع عليه بتاريخ 29 أكتوبر 2024 على الساعة 18:28.

الوطني، كما سيزيد من عدد المنشورات الدولية في المجلات المتخصصة ذات التأطير الأكاديمي بنحو عشرة أضعاف⁴⁰.

وفي إطار تعزيز العلاقة بين البحث العلمي وقطاع الصناعة، نص القانون التوجيهي سالف الذكر بموجب المادة 22 منه على منح تحفيزات تُشجع على الإنتاج العلمي خصوصا في مجال براءات الاختراع القابلة للتطبيق الصناعي. كما أولى القانون اهتماما خاصا بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية عبر إدخال مفهوم جديد تحت مسمى "الأطروحة المهنية"، الذي يتيح للباحثين إمكانية إجراء أطروحات دكتوراه ضمن بيئة العمل المهنية، بهدف تلبية احتياجات القطاعين الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق تطور تكنولوجي مستدام. إضافة إلى ذلك، تبنت الدولة أيضا سياسة دعم المؤسسات المبدعة، سواء كانت عمومية أو خاصة، من أجل تشجيع الابتكار وتطوير مشاريع البحث التكنولوجي.

يمكن القول أنّ المشرع الجزائري قد أحرز خطوة هامة لصالح طلبة الدكتوراه الأجراء، خاصة من خلال تمكينهم من إنجاز أطروحات دكتوراه ضمن بيئتهم المهنية. هذا التوجه يساهم في تسهيل البحث العلمي لهم عبر تطبيق معارفهم ومهاراتهم المهنية في سياق عملي، مما يعزز من جودة أبحاثهم. وفي الوقت نفسه، يعود هذا بالفائدة على القطاع المهني الذي ينتمون إليه، فضلاً عن تعزيز العلاقة بين مؤسساتهم الأكاديمية واحتياجات السوق، مما يساهم في تحقيق تكامل بين البحث العلمي والتطبيقات العملية.

إلا أن هناك العديد من العراقيل التي تواجه طلبة الدكتوراه الأجراء، خاصة أولئك الذين ينتمون إلى التخصصات العلمية التطبيقية الدقيقة. من أبرز هذه العراقيل صعوبة إيجاد مخابر بحثية لاستكمال أبحاثهم، مما يضطرهم إلى التنقل إلى جامعات ومؤسسات بعيدة داخل الوطن أو حتى خارج البلاد، وهو ما يزيد من التكاليف المادية، خاصة في ظل محدودية رواتبهم التي تكون في الغالب متوسطة. بالإضافة إلى ذلك، يواجهون صعوبة في الحصول على التمويل المناسب لأبحاثهم، كما أشرنا في المبحث الأول، فضلاً عن العوائق التي تفرضها هيئاتهم المستخدمة عند طلب رخصة الغياب. هذا ما يدفع الكثير منهم إلى التوقف عن الدراسة أو البحث، أو اللجوء إلى حلول قانونية أخرى مثل "العطلة بدون راتب" أو "العطلة المرضية". ناهيك عن المعاناة التي يواجهها البعض بسبب مسؤولياتهم الأسرية والعائلية، التي تضاف إلى التزاماتهم الدراسية والوظيفية، مما يؤدي إلى إرهاقهم مادياً وجسدياً ونفسياً، فيؤثر ذلك سلباً على مردودهم العلمي والبحثي.

⁴⁰ عزالدين نزعي، "تقييم سياسية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية"، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 1، 2017، ص 286.

وعليه يتضح أنه على الرغم من التقدم الذي أحرزته الجزائر في تعزيز البحث العلمي من خلال الهياكل المؤسسية والقانونية المستحدثة، إلا أن التحدي الأكبر يكمن في تحسين الجودة وليس الكم، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للعديد من فئات الباحثين لاسيما فئة طلبة الدكتوراه الأجراء، التي تعد واحدة من أكثر الفئات تهميشاً، لافتقارها إلى العديد من الامتيازات المادية، مما سيؤثر حتماً على إنتاجها العلمي ونتائجها البحثية، ويحد من الإبداع والابتكار لدى هذه الشريحة الهامة من الباحثين.

الفرع الثاني: أثر لجان ضمان الجودة التعليمية المستحدثة على طالب الدكتوراه الأجير

تم إنشاء وتفعيل هيئات تهدف إلى وضع وتنفيذ أنظمة ضمان جودة التعليم العالي بما يخدم الطلبة، لاسيما فئة طلبة الدكتوراه. ومع ذلك، تواجه هذه الهيئات صعوبات ميدانية قد تعيق تحقيق أهدافها⁴¹. وعليه نتناول في هذه الجزئية أهمية لجان ضمان الجودة التعليمية للطلبة الدكتوراه الأجراء (أولاً)، ثم نستعرض نتائجها من خلال تحليل نماذج لبعض الجامعات الجزائرية (ثانياً).

أولاً: أهمية لجان ضمان الجودة التعليمية لطلبة الدكتوراه الأجراء

تلعب لجان ضمان الجودة التعليمية دوراً حيوياً في تحسين جودة التعليم العالي، فمن خلال ضمان الجودة في البرامج التعليمية والبحثية، يُمكن للجامعات تقديم بيئة أكاديمية أكثر استجابة لاحتياجات الطلبة خصوصاً طلبة الدكتوراه الأجراء.

ومن بين أهم هذه اللجان المستحدثة في الجزائر؛ اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي (CIAQES) المنشأة بموجب القرار الوزاري رقم 167⁴² وتهدف هذه اللجنة إلى:

- تحقيق معايير أكاديمية محددة تضمن تقديم تعليم متميز يتماشى مع أحدث المعايير الدولية بالنسبة للطلبة الدكتوراه الأجراء، الذين غالباً ما يكون لديهم مسؤوليات مهنية إلى جانب دراستهم في العام النظري.
- تقوم لجان ضمان الجودة بمراجعة دورية للمناهج الدراسية، وأساليب التدريس، والمحتوى التعليمي، والأدوات المستخدمة في التعليم. هذا التقييم المستمر يساعد في تحسين العملية التعليمية، ويمنح الطلبة الأجراء بيئة أكاديمية أكثر توافقاً مع احتياجاتهم، حيث أنهم بحاجة إلى توازن بين العمل والدراسة.

⁴¹ BERKANE Yousef, "Assurance qualité dans l'enseignement supérieur en Algérie : Exigences et préalables", Premier forum international intitulé "Les enjeux de l'assurance qualité dans l'enseignement supérieur", 20 et 21 novembre 2010, Université de Skikda, Algérie, p. 25.

⁴² قرار وزاري رقم 167 مؤرخ في 31 ماي 2010 (ملغى)، منشور على الرابط التالي:

mesrs.dz/index.php/textex.juridiques.ar/chapitre2-ar، تاريخ الزيارة 14-11-2024 على الساعة 19:57.

- يتم ضمان تدريب أعضاء هيئة التدريس والطلاب على الأساليب الحديثة في التدريس والبحث العلمي. هذا يساعد الطلبة الأجراء في تحسين مهاراتهم البحثية ويزيد من قدرتهم على إدارة مشاريع بحثية معقدة، خاصة في ظل التحديات التي قد يواجهونها بسبب عملهم الموازي.

-نشر ثقافة التقييم الذاتي وفقاً للمعايير المعتمدة، مع التركيز على المجالات الرئيسية مثل التكوين، البحث العلمي، الحوكمة، وعلاقة الجامعة بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي⁴³.

كما تم إنشاء خلية ضمان الجودة الداخلية (الذاتية) والتي تعد هيئة تابعة لمدير المؤسسة، وتتكون من أعضاء يمثلون مختلف الهيئات البيداغوجية والإدارية⁴⁴. تتولى الخلية مسؤولية التقييم الداخلي للمؤسسة، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، بهدف التعزيز من سمعة المؤسسة التعليمية على الصعيدين المحلي والدولي. بالنسبة لطلبة الدكتوراه الأجراء، فإن تخرجهم من مؤسسات تعليمية تحظى بسمعة قوية في مجال الجودة ينعكس إيجابياً على أبحاثهم وفرصهم المستقبلية في المجال الأكاديمي أو الصناعي.

ثانياً: نتائج تطبيق ضمان الجودة في بعض الجامعات الجزائرية

بدأت عمليات التقييم الذاتي في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في الموسم الجامعي 2016-2017 لتقييم مدى الالتزام بمعايير ضمان الجودة وفقاً للمرجع الوطني. أظهرت الدراسات الميدانية لبعض الجامعات، مثل جامعة أدرار، أن النتائج كانت دون المتوسط رغم تحسن بعض الجوانب، خاصة في العلاقة مع المحيطين الاقتصادي والاجتماعي. وقد شملت الدراسات تقييم مختلف جوانب الجامعة، مثل التكوين، البحث العلمي، الحوكمة، الحياة الجامعية، والهياكل القاعدية⁴⁵.

⁴³ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2016)، المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي، الجزائر: اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، ص 2-41.

⁴⁴ رباب زارع، أحمد توفيق بورحلي، "سبل تفعيل نظام الجودة في الجامعات الجزائرية من خلال الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، المركز الجامعي ميلة، جوان 2018، ص 292.

⁴⁵ منصور هوري، بن عياد محمد سمير، بن مصطفى ريم، "المرجع الوطني لضمان جودة التعليم العالي في الجزائر كنموذج مقترح لتفعيل دور الجامعة في تنمية المحيط الاجتماعي والاقتصادي"، مجلة الحكومة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 01 العدد 02، جامعة أدرار، جامعة سيدي بلعباس، جامعة تلمسان، الجزائر، 2019، ص 112.

أما جامعة الجزائر3، فقد أظهرت الدراسة الميدانية أن الجامعة تمتلك مقومات النجاح لكنها تحتاج إلى تطوير في مجالات عدة، مثل نظام المعلومات الذي يعاني من بعض القصور، فضلاً عن الضعف في وضع السياسات⁴⁶.

وفي دراسة أخرى لبعض الباحثين حول نظام الجودة في التعليم العالي الجزائري، تم الإشارة إلى العديد من النقص في جامعة الجزائر 2 (تقرير خلية ضمان الجودة للسنة الجامعية 2017-2018)، حيث تم التأكيد على أن الجامعات الجزائرية ما زالت بعيدة عن تحقيق ضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي. ومن أبرز المشكلات التي تم رصدها: عدم تطابق مواضيع أطروحات الدكتوراه مع متطلبات المحيط الاقتصادي، قلة التربصات، غياب استراتيجية واضحة للتعاون مع الشركاء الاجتماعيين، وافتقار لسياسة ترمين البحث العلمي⁴⁷.

كما أكدت هذه الدراسات من جهة غياب سياسة واضحة لطلبة الدكتوراه، مما يعكس تهميش هذه الفئة في البرامج الجامعية. ومن جهة أخرى وجود عدة معوقات عرقلت تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي، مثل: تباين الآراء حول مفهوم الجودة بين الأكاديميين، عدم توفر بيئة ثقافية ملائمة لدعم ضمان الجودة⁴⁸. هذه النتائج تشير إلى التحديات التي تواجه الجامعات الجزائرية في تطبيق ضمان الجودة بشكل فعال، مما يؤثر سلباً على جودة التعليم العالي في البلاد وخدمة طلبة الدكتوراه.

المطلب الثاني: مدى تكيف برامج الجودة التعليمية والبحثية مع احتياجات طلبة الدكتوراه الأجراء

إن الأساليب المنهجية للتعليم العالي تعد بمثابة مناهج تكمل وتواكب الأنماط التقليدية، ويمكن أن تحقق فائدة كبيرة لطالب الدكتوراه الأجير إذا ما أحسن استغلالها، وأدار وقته بذكاء، مما يمكنه من التوفيق بين التزاماته المتعددة. ولكن هذا يتطلب من جامعة الانتساب والقائمين على القطاع الأكاديمي أن يعملوا على تكيف البرامج التعليمية بما يتناسب مع احتياجات طلبة الدكتوراه الأجراء (الفرع الأول)، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم توفير

⁴⁶ هاجر زاوي، خالد كواش، "جودة التقييم الذاتي لدى خلية ضمان الجودة لجامعة الجزائر 03 ودورها في تحسين جودة التعليم العالي بالجامعة حسب تقرير سنة 2017 (في ضوء المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية)"، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 01، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021، ص ص 435-446.

⁴⁷ سعاد حاند، صبرينة منصورية، نظام ضمان الجودة في التعليم العالي الجزائري، تقرير خلية ضمان الجودة لجامعة الجزائر02، السنة الجامعية 2017-2018 نموذجاً، ص ص 107-109.

⁴⁸ عبلة محرز، حنان بوسحلة، عمار الوحيد، "التقييم الذاتي وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، (منظور فكري في المسوغات ومتطلبات التميز ومعوقات التنفيذ)"، المجلة الجزائرية للمخطوطات، المجلد 18، العدد 01، جامعة الجزائر02، جامعة وهران 02، الجزائر، 2022، ص ص 357-358.

الدعم الأكاديمي والتوجيه المستمر لهذا الطالب، من أجل مساعدته في الوصول إلى تحقيق الجودة التعليمية المطلوبة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مدى ملائمة المناهج وطرق التدريس لاحتياجات طلبة الدكتوراه الأجراء

جاء المرسوم التنفيذي رقم 22-208⁴⁹ بهدف تحديد نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي حسب المادة الأولى منه، وقد تم إصدار هذا المرسوم ليتماشى مع التطورات والتغيرات العالمية والمحلية التي فرضها النظام الجامعي الجديد، بالإضافة إلى ضرورة انفتاح الجامعة الجزائرية على متطلبات القطاعات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد في ظل ما أصبح يُعرف بالجامعة المواطنة وفقا للمادة 44 منه.

علاوة على ذلك، فإن هذا المرسوم أعطى حرية واسعة لفريق التكوين في إعداد ما يسمى "بعرض التكوين"، والمتمثل في اقتراح البرامج البيداغوجية المقدمة في شكل برنامج تكويني تخصصي يتماشى مع متطلبات المحيطين الاجتماعي والاقتصادي للجامعة حسب المادة الثانية منه.

ناهيك عن ذلك فإنه من أجل مواكبة ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وضمان إتاحة الحق في التعليم والتكوين العالي لجميع فئات الطلبة، بما في ذلك طلبة الدكتوراه الأجراء، حدد المرسوم أنماطا حديثة للتعليم والتكوين التي تكمل الأساليب التقليدية، وتشمل هذه الأنماط:

أولاً: التكوين عن بعد

فرضت الثورة التكنولوجية للإعلام والاتصال عبر الإنترنت نمط التكوين عن بعد، الذي ترسخ بشكل أكبر بعد جائحة كوفيد-19. ساعد هذا النمط على استمرارية العملية التعليمية دون انقطاع، من خلال منصات التعليم عن بعد، المكتبات الرقمية، وتقنيات التحاضر عن بعد. ويُعد هذا النمط مفيداً بشكل خاص للطلبة غير المتفرغين، وكذلك لأولئك الذين يعيشون بعيداً عن الجامعات، مما يُوفّر عليهم عناء التنقل ويُقلّل من التكاليف المادية. كما يخدم بشكل خاص فئة طلبة الدكتوراه الأجراء الذين يواجهون صعوبة في تخصيص وقت كافٍ للدراسة بسبب التزاماتهم المهنية.

ثانياً: التكوين المختلط

يتيح التكوين المختلط الجمع بين التكوين الحضوري في الزمن الحقيقي والتكوين عن بعد باستخدام تقنيات التحاضر والتواصل عن بعد. يمكن أن يكون التكوين تتابعياً أو غير تتابعي، وفقاً لمتطلبات التكوين والتخصص وظروف أطراف العلاقة التعليمية.

⁴⁹ قانون رقم 22-208، مرجع سابق.

ثالثا: التكوين الموطن

يُمثل التكوين الموطن نمطاً يُجسد اتفاقيات التعاون والشراكة بين الجامعات الوطنية. يتم من خلاله تكفل مؤسسة تعليمية أو تكوينية أخرى بالطالب وفقاً لمعايير الجودة وتخصصاته المطلوبة. يعد هذا النمط مفيداً لطلبة الدكتوراه الأجراء الذين ينجحون في مسابقات الدكتوراه في جامعات تقع بعيداً عن مقر سكنهم أو مكان عملهم.

رابعا: التكوين الحركي

يعتبر التكوين الحركي نمطاً أكثر حركة وديناميكية، حيث يسمح للطالب المسجل نظامياً في جامعته بمتابعة جزء من تكوينه في مؤسسة أو عدة مؤسسات جامعية ضمن إطار اتفاقيات التعاون والشراكة. يمكن تفعيل هذا النمط جزئياً أو كلياً مع مؤسسات جامعية أجنبية وفقاً لأنظمتها الخاصة، مع ضمان إمكانية تحويل الرصيد الأكاديمي المكتسب. يُسهّم هذا النمط في تسهيل عملية التقريب بين الجامعة وطلبة الدكتوراه الأجراء، كما يمكن الاستفادة منه في حال استفادة الطالب من منحة للتربص خارج الوطن عبر هيئته المستخدمة.

خامسا: التكوين بالتناوب

يستجيب التكوين بالتناوب بشكل كبير للتخصصات المهنية والوظيفية لطلبة الدكتوراه الأجراء، حيث يسمح بدمج الاحتياجات المهنية للطالب مع متطلبات مؤسسات التعليم العالي. يتيح هذا النمط للطالب التناوب بين فترات الدراسة والعمل، مما يُعزز من قدرته على التوفيق بين التزاماته الأكاديمية والمهنية.

الفرع الثاني: مدى كفاية الدعم المقدم في برامج الجودة التعليمية لطلبة الدكتوراه الأجراء

لا يمكن للأنماط التعليمية الحديثة التي تدعم فئة طلبة الدكتوراه الأجراء، والتي نص عليها المرسوم التنفيذي رقم 22-208 سالف الذكر، أن تحقق أهدافها المرجوة دون توافر بيئة وبنية تحتية عصرية تضمن لها الجودة والفاعلية المطلوبة. وقد أدرك المشرع الجزائري هذا الأمر، فنص في المادة 31 من القانون سالف الذكر على ضرورة توفير مؤسسات التعليم والتكوين العالي للمنصات الرقمية لدعم نمط التكوين عن بعد (أولاً)، ولكن هذا وحده ليس كافياً، بل من الضروري أيضاً توفير الدعم والتوجيه الأكاديميين المناسبين لضمان النجاح في هذه الأنماط التعليمية (ثانياً).

أولاً: الرقمنة كوسيلة للدعم والتوجيه الأكاديمي لتحسين الجودة التعليمية لطلبة الدكتوراه الأجراء

رغم أن المرسوم التنفيذي رقم 22-208 المُقر للأنماط الحديثة للتعليم العالي والذي صدر حديثاً خلال سنة 2022، إلا أن الوزارة الوصية بدأت منذ سنة 2007 في مواجهة تحدي عصرنة ورقمنة قطاع التعليم العالي. ففي ذلك العام صدر القرار الوزاري رقم 89 المؤرخ في 20 جوان 2007 المتضمن إنشاء لجنة استشارية مكلفة بتقييم

مشاريع إقامة وربط وتوسيع شبكة الإعلام الآلي في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي⁵⁰. ومن ثم توالت القرارات الوزارية التي تهدف إلى تغطية كامل الشبكة الجامعية والمرافق التابعة لها، بما في ذلك صدور القرار الوزاري رقم 50⁵¹، الذي أسس لجنة للدعم التقني لعملية رقمنة إدارة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

كما تم إنشاء عدة لجان خاصة بضمان وتقييم جودة التعليم العالي على المستوى الوطني وعلى مستوى كل جامعة مثل المرجع الوطني لضمان جودة التعليم العالي، ولجان التقييم الداخلية الذاتية لكل جامعة⁵². ورغم تأخر الجزائر في تجسيد مشروع المرفق الإلكتروني لأسباب متعددة لا يتسع المجال لذكرها، فإن الوزارة الوصية استطاعت إلى حد بعيد التخفيف من المشاكل البيروقراطية والبيداغوجية والخدماتية التي تواجه الطواقم الجامعية (إدارة، أساتذة، عاملين، طلبة)، من خلال إنشاء مجموعة من المنصات الرقمية التي وصل عددها اليوم إلى 43 منصة إلكترونية⁵³.

وقد ساعدت هذه المنصات الإلكترونية، التي تتيح الوصول إليها عبر الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بشكل كبير فئة طلبة الدكتوراه الأجراء على إدارة حياتهم الدراسية، مما وقرّ عليهم الكثير من الجهد والوقت والمال. وفي انتظار تطوير هذه المنصات لتصبح قادرة على إدارة الامتحانات الأكاديمية ومناقشة الأطروحات عن بُعد، فإنها تمثل خطوة هامة نحو تحسين تجربة التعليم العالي في الجزائر.

ثانيا: الدعم والتوجيه الأكاديمي كوسيلة فعالة لدعم طلبة الدكتوراه الأجراء

انتقلت الجامعات على المستوى العالمي من تقديم الخدمات التعليمية التقليدية إلى دور أكثر انفتاحاً على المحيط الخارجي والمجتمع، مع التركيز على الريادة الأكاديمية وتعزيز الفرص للطلاب والعاملين والخريجين⁵⁴. مما يعكس الاهتمام المتزايد بتحقيق جودة تعليمية تلبي احتياجات الطلاب وتزيد من فرص نجاحهم الأكاديمي.

⁵⁰ ارجع إلى النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي على الرابط: mesrs.dz/index.php/textes-juridiques-ar/chapitre2-ar/ اطلع عليه على الساعة 22:53.

⁵¹ قرار وزاري رقم 50 مؤرخ في 21 جانفي 2018، يتضمن إنشاء لجنة مكلفة بالدعم التقني لعملية رقمنة إدارة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ارجع إلى النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي على الرابط: mesrs.dz/index.php/textes-juridiques-ar/chapitre2-ar/ اطلع عليه على الساعة 22:53.

⁵² مرسوم تنفيذي رقم 03-09 مؤرخ في 03 جانفي 2009، يوضح مهمة الإشراف ويحدد كفاءات تنفيذها، ج.ر. عدد 1، صادر بتاريخ 6 جانفي 2009.

⁵³ ارجع إلى الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الرابط:

mesrs.dz/index.php/platformes-mesrs-ar اطلع عليه على الساعة 23:26.

⁵⁴ Salem, M., "Higher education as a pathway to entrepreneurship", *The International Business & Economics Research Journal*, volume 13, number 2, march/april 2014, p.p. 289-294.

لكن في الجزائر بالرغم من تشكيل العديد من الهيئات واللجان على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لدراسة آليات تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي، إلا أن الجامعات الجزائرية مازالت تقتصر إلى أقسام متخصصة لدعم الطلاب أكاديمياً، على عكس العديد من الجامعات العالمية والعربية التي توفر مثل هذه الأقسام التي تساهم في تحسين الجودة التعليمية، في حين يركز ويعتمد الدعم الأكاديمي والنفسي في المؤسسات الجامعية الجزائرية على الأستاذ المشرف فقط، الذي يتولى بدوره التدريس، التأطير والبحث وأحياناً المهام الإدارية، مما يقلل من قدرته على تقديم الدعم الكافي لطلاب الدكتوراه لاسيما منهم الأجلاء.

على سبيل المثال في جامعة قطر، يشمل الهيكل التنظيمي قسماً خاصاً بالدعم الأكاديمي الذي يهدف إلى توفير بيئة تعليمية تركز على الطالب وتراعي الفوارق الفردية في عملية التعلم. يقدم القسم خدمات وبرامج تهدف إلى تطوير قدرات الطلاب في اكتساب المعرفة، مثل التدريس التفاعلي وورش العمل التي تعزز مهارات التعلم الذاتي، مما يساهم في تحسين الأداء الأكاديمي⁵⁵.

التوجيه الأكاديمي في هذا السياق لا يقتصر على المساعدة الأكاديمية فحسب، بل يشمل أيضاً الدعم النفسي والمعنوي للطلاب الذين يواجهون ضغوطاً جراء تعدد المسؤوليات. يتم ذلك من خلال جلسات فردية مع مختصين، حيث يتمكن الطلاب من تقييم وضعهم الأكاديمي وتحليل نقاط قوتهم وضعفهم، بالإضافة إلى تعلم كيفية إدارة وقتهم بين الدراسة والمسؤوليات الاجتماعية. هذا النوع من الدعم يعزز قدرة الطالب على التكيف مع التحديات اليومية ويساعده في تحقيق أهدافه الأكاديمية⁵⁶.

أما بالنسبة لطلبة الدكتوراه الأجلاء، فيشمل التوجيه الأكاديمي المهارات الضرورية مثل استراتيجيات التعلم، مهارات التنظيم والتخطيط، إدارة الوقت، واستراتيجيات الاستعداد لامتحانات والمناقشات، بالإضافة إلى تقوية الذاكرة ودراسة المقررات المختلفة. هذه الخدمات أصبحت جزءاً أساسياً من دعم الطلاب في الجامعات العالمية، وتعد ضرورية لتعزيز نجاح الطلاب، خاصة أولئك الذين يواجهون تحديات إضافية نتيجة التزاماتهم المهنية⁵⁷.

خاتمة

على الرغم من أن العديد من الدراسات والأبحاث السابقة تناولت موضوع إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من زوايا متعددة، إلا أنها لم تول اهتماماً خاصاً بفئة طلبة الدكتوراه الأجلاء، وجاءت

⁵⁵ جامعة قطر، قسم الدعم الأكاديمي <https://www.qu.edu.qa/aeademie-support> اطلع عليه بتاريخ 2 نوفمبر 2024 على الساعة 02:36.

⁵⁶ المرجع نفسه.

⁵⁷ المرجع نفسه.

هذه الدراسة لتسلط الضوء على المركز القانوني لهذه الفئة، من خلال استعراض الالتزامات المفروضة عليهم من قبل كل من الهيئات المستخدمة لهم والمؤسسات الجامعية التي ينتسبون إليها.

لقد قمنا بمقارنة الفوارق الجوهرية بين طلبة الدكتوراه الأجراء ونظرائهم غير الأجراء، وخلصنا إلى أن الفئة الأولى بحاجة إلى مزيد من الدعم والمرافقة بما يتناسب مع ظروفهم الجغرافية والاجتماعية والمهنية. أوضحت هذه الورقة البحثية بشكل جلي وجود فراغ قانوني واضح في قانون علاقات العمل المتمم، حيث ما زال نظام التراخيص يخضع لتقدير ومزاجية المستخدم، مما أدى إلى خلق عراقيل وصعوبات للمتعلمين الأجراء. كما أن البرنامج التكويني لهذه الفئة من الطلبة كثيف للغاية من جهة. ومن جهة أخرى لاحظنا عدم الاستغلال الأمثل للبدائل التعليمية المتاحة بموجب المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 22-208 الأمر الذي يتطلب الأخذ بالاقترحات التالية:

- العمل على تخفيف البرامج التكوينية على طلبة الدكتوراه الأجراء وتفعيل البدائل التعليمية الأخرى المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 22-208 (مثل التكوين عن بعد، التكوين المختلط،...).
- ضرورة إدراج أقسام خاصة بالدعم والتوجيه الأكاديمي منفصلة عن المهام المتعددة للمشرف.
- ضرورة توحيد الملفات الإدارية على مستوى جميع المؤسسات الجامعية الجزائرية.
- زيادة وقت الدراسة للموظفين والعاملين من خلال التنسيق بين الجهة الموظفة والجامعة المنتسبين إليها.
- ضرورة تعليق رفض منح ترخيص الدراسة من قبل الهيئة المستخدمة، لتجنب القرارات المزاجية.
- ضرورة تعديل القوانين الأساسية لكل القطاعات بما يتماشى مع الشهادة المحصل عليها مع تفعيل عملية تثمين الشهادات.
- ضرورة تعديل قانون العمل رقم 90-11 المتمم بإضافة مصطلح "التعليم" رفقة مصطلح "التكوين وتحسين المستوى" تماشيا مع نص المادة 65 من الدستور.
- تمويل التربصات طويلة وقصيرة المدى لهذه الفئة والذي يجب أن يتم من قبل الهيئة المستخدمة باعتبارها المستفيدة المباشرة من هذا الطالب بعد المناقشة، وكذلك من الجامعة المنتسب إليها باعتبارها مستفيدة من الأبحاث العلمية التي يقوم بها، مما قد يسهم في تحسين تصنيفاتها المحلية والدولية.
- ضرورة التكفل بتوظيف فئة الطلبة الأجراء بعد تخرجهم، كأساتذة وباحثين في المؤسسات الجامعية أو على الأقل تعميم تثمين الشهادة على مستوى جميع القطاعات الإدارية والاقتصادية وغيرها من أجل تحقيق مبدأ العدالة والمساواة في تقلد الوظائف وكذلك من أجل رفع الروح المعنوية لها لزيادة مردوديتها العلمية والبحثية.